السنة: التاسعة المجلد: 09 العدد: 01 ص ص: 319- 347
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

التهديدات الأمنية اللاتماثلية:
من الفواعل المسلحة من غير الدول إلى حالة الدولة الفاشلة

Asymmetric security threats: From armed non-state actors to failed state situation

بهلول تقي الدين*، جامعة باتنة 1
مخبر الأمن في منطقة المتوسط:
إشكالية وحدة وتعدد المضامين
takieddine.bahloul@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2023/10/08 تاريخ القبول: 2024/01/09

ملخص:

في خضم التحولات الأمنية المعقدة التي حملها القرن الواحد والعشرين ظهرت أشكال جديدة من الحروب والصراعات لا تقوم على مجرد هزيمة القوة العسكرية للخصم كما هو الأمر في الحرب التقليدية المتماثلة، إنما تعتمد أساليب هزيمة قدرة الأعداء على تحقيق أهدافهم السياسية باستعمال وسائل عنيفة وغير تقليدية وذلك بسبب عدم التماثل المتزايد بين القوى المتصارعة في عالم اليوم. تقوم فكرة التهديد اللاتماثلي على تلك الحالات التي يكون فيها تفاوت كبير في القوة بين أطراف الصراع. ما يدفع الطرف الأضعف إلى محاولة تحقيق أهدافه السياسية من خلال اعتماد أفكار، أسلحة وتكتيكات جديدة بطرق غير متوقعة، مستغلا عامل المفاجأة لتقويض قوة الخصم. يمكن تحليل طبيعة التهديدات الأمنية اللاتماثلية المعاصرة من خلال العديد من السمات الرئيسية التي سيتم التطرق إليها في هذه الورقة. إن محاولة فهم هذا الموضوع تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للباحثين في الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية.

* المؤلف المراسل

لا سيما في ضوء الإنتشار الأفقي للتكنولوجيا والإضطراب الحاصل في بنية عديد من الدول الهشة ما قد يسهم في فهم أفضل لمثل هذه التهديدات الناشئة.

الكلمات المفتاحية: الأمن - التهديد الأمني - اللاتماثل - الفواعل المسلحة من غير الدول - الدولة الفاشلة.

Abstract:
In the midst of the complex security transformations that the 21st century brought about, new forms of wars and conflicts have emerged that are not based on simply defeating the opponent's military power as is the case in similar conventional warfare, but rather adopting methods to defeat the ability of enemies to achieve their political goals by using violent and unconventional means This is because of the growing asymmetry between the conflicting powers in today's world.

The idea of an asymmetric threat is based on those situations where there is a large disparity in power between the parties to the conflict. This causes the weaker party to try to achieve its political goals by adopting new ideas, weapons and tactics in unexpected ways, taking advantage of the surprise factor to undermine the opponent's strength.

The nature of contemporary asymmetric security threats can be analyzed through several key features that will be addressed in this paper. Attempting to understand this issue is of great importance to researchers in security studies and international relations. Especially in light of the horizontal spread of technology and the turmoil in the structure of many fragile states, which may contribute to a better understanding of such emerging threats.

Keywords: Security, Security threat, Asymmetry, Non-state armed actors, The failed state.

□

مقدمة:

شـــــهدت البيئة الأمنية العالمية تحولات هيكلية بعد نهاية الحرب الباردة ترتب عليها جملة من المتغيرات الجيوسـياسـية العميقة في بنية النظام الدولي والأنظمة الفرعية الإقليمية المشـــكلة له. في نفس الوقت تقريبا أخذت الدولة باعتبارها الوحدة المركزية في تحليل ودراســـة العلاقات الدولية تفقد العديد من وظائفها بفعل تداعيات الهيمنة الأحادية والعولمة بتأثيراتها المتجاوزة للحدود القومية. أمام هذا المشـــهد الآخذ في التشـــكل برزت للعيان تهديدات أمنية جديدة غير تلك التقليدية التي سادت في مراحل سابقة.

جاءت هذه التهديدات لتغير من طبيعة المخاطر والتحديات التي يفرضـــــها واقع البيئة الأمنية العالمية وذلك بفعل تضـــافر عدة عوامل من بينها ظهور أشـــكال جديدة للحرب غير تقليدية بالتزامن مع الثورة التكنولوجية في الشـــــــــؤون العســكرية، إضــافة لهشــاشــة بعض الدول وعدم صــمودها أمام الإضــطرابات والإختلافات الداخلية ما أنتج نمط الدول الفاشـلة والسـائرة في طريق الفشـل، وهي الظاهرة التي يمكن اعتبارها الحاضـــــــنة المثالية لظهور فواعل من غير الدول تتبنى العنف المسلح كأسلوب لتعزيز وجودها وانتشارها.

بالتوازي مع ذلك ونتيجة الفراغ الأمني وهشـــاشـــة البنى الأمنية في العديد من الأنظمة الإقليمية الفرعية تصـاعدت موجة هذه التهديدات بشـكل غير مسـبوق ما جعل المعالجة الأكاديمية لمثل هذا الموضـــوع أكثر من ضـــرورية بغية إلقاء الضـوء على مصـادر هذه التهديدات ومسـبباتها والبحث في أثرها على سـيادة الدول ودورها في رســم الهندســة الأمنية الجديدة لمواجهة هذا النمط اللاتماثلي من التهديدات. والتي عادة ما تصدر من أفراد أو جماعات مادون الدولة ما يجعل من مهمة تحديدها وضبطها صعبة للغاية نظرا لافتقاد هذه الجماعات للشرعية من جهة وتبنيها لوسائل غير تقليدية من جهة أخرى.

يحاول هذا المقال تقديم مقاربة معرفية متكاملة للتهديدات الأمنية اللاتماثلية انطلاقا من الإشكالية التالية:

ما هو مفهوم وطبيعة التهديدات الأمنية اللاتماثلية؟ وما علاقة ظهور هذا النوع من التهديدات بإعادة صـــياغة مفهوم الأمن؟ وكيف يمكن أن نفهم تأثير هذه التهديدات على البيئة الأمنية العالمية؟

محاولة منا للإجابة على هذه التســـاؤلات ارتأينا أن تكون الورقة البحثية وفق المحاور التالية:

❖ دراسة في مفهوم التهديد الأمني: بين التماثل واللاتماثل.

❖ التحول في مفهوم الأمن: الإســـتجابة التنظيرية لصـــعود التهديدات الأمنية اللاتمثالية.

❖ الجيل الجديد من التهديدات الأمنية اللاتماثلية: الفواعل المســـلحة من غير الدول.

❖ الدولة الفاشلة: البيئة الحاضنة للتهديدات الأمنية اللاتماثلية.

1ـ دراسة في مفهوم التهديد الأمني: بين التماثل واللاتماثل.

تعد التهديدات الأمنية اللاتماثلية أحد أنماط التهديدات الأمنية ذات الطبيعة المعقدة. وعليه فإن استيفاء دراسة هذا النمط من التهديدات يستدعي بداية الوقوف عند مفهوم التهديدات الأمنية عامة.

ايتيمولوجيا التهديد الأمني: إن مفهوم التهديد من الناحية اللغوية هو "ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر" (Smmouts، 2003، صفحة 9) فالتهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويشكل هاجسا. أما مفهوم التهديد من الناحية الإستراتيجية فهو "بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي العسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية، معرضة الأطراف الأخرى للتهديد" (بغزوز، 2004، صفحة 177).

فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (فردي، جماعي، قومي، إقليمي، عالمي) مرورا بتحديد مصادر التهديد (داخلية، خارجية) ووصولا بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع طبيعة التهديدات وأنواعها، وبين الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها، والتي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات. فقد يتطلب ذلك اللجوء إلى الإجراءات العسكرية والدخول في تحالفات دولية أو اقليمية لاختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو الردع، مثل فكرة الأمن الجماعي والأمن المشترك. كما يمكن المزج بين مجموعة من الصيغ لمواجهة التهديدات المتغيرة تبعا للفترة التي ظهرت فيها وتبعا للبيئة الأمنية التي تتأثر بها.

إن صعوبة تحديد مفهوم التهديدات الأمنية تعود إلى تعدد المرجعيات واختلاف الإدراكات، فكل دولة تنظر لبعض الظواهر على أنها تهديدات وفق أولوياتها الخاصة ومنطلقات عقيدتها الأمنية الذاتية. وتبعا لتلك المدركات يتم بناء تصور للتهديد يتماشى مع الرؤية الذاتية للمعني بالتهديد. هذا الأمر يصعب من محاولة بناء مفهوم مجرد وموضوعي للتهديد الأمني.

مفهوم اللاتماثل: يشير هذا المفهوم الحديث نسبيا إلى ظهور نوع جديد من الفواعل غير الدولاتية والتي بامكانها التأثير في العلاقات الدولية بما تحوزه من امكانيات متفاوتة. تعد ظاهرة اللاتماثل ظاهرة بالغة التعقيد في عالم اليوم حيث تجد الدول نفسها أمام فواعل غير دولاتية يتحتم عليها التعامل مع هذه الفواعل من منطق الأمر الواقع، فهذا النوع من الفواعل يفرض نفسه دون حاجته في الكثير من الأحيان لغطاء شرعي كما هو الحال مع الدول ذات السيادة. يعبر عن هذه الظاهرة بمصطلحات أخرى من بينها اللاتوازي أو اللاتناظر.

في المجمل ففكرة اللاتماثل تذهب إلى عدم التناسق القائم في النظام الدولي من خلال الإختلال في التفاعلات وتداخل المستويات الحاصل وذلك بفعل عوامل

عديدة من بينها العولمة والتكنولوجيا وكذا فشل بعض الدول وظهور النزعات الإنفصالية وغيرها (V.Jhonson, 2001, p. 3).

تبعا لذلك فإن سمة اللاتماثل أضحت لصيقة بالعديد من التفاعلات البينية في النظام الدولي وصار التعامل مع قضايا اللاتماثل يؤرق الدول ويزيد من تراجع دورها وانحسار نفوذها في العديد من القضايا ما خلق مشاكل جديدة تحاول الدول التعامل معها بخلق أطر وآليات تعاونية اقليمية وعالمية للتعامل مع ظاهرة اللاتمثال. عدم التناسق الحاصل في العلاقات بين الفواعل داخل النظام الدولي ازداد بعد نهاية الحرب الباردة بشكل مطرد واستعمل مصطلح اللاتماثل لوصف الكثير من الظواهر الطارئة على العلاقات الدولية على غرار الحروب اللاتماثلية والصراعات اللاتماثلية والتهديدات اللاتماثلية وغيرها.

بهذا المعنى فإن التهديدات الأمنية اللاتماثلية هي تلك التهديدات التي لا تصدر عن الدول بقدر ما تكون صادرة من فواعل غير دولاتية في الغالب وتنقسم إلى تلك التهديدات الناجمة عن فشل الدول في احتواء القضايا الأمنية كالهجرة السرية والجريمة المنظمة والتلوث البيئي وهي الظواهر التي يطلق عليها اسم الجيل الأول من التهديدات الأمنية اللاتماثلية. ثم الجيل الثاني من التهديدات الأمنية اللاتماثلية وهو الأخطر والأشد إثارة للقلق من مثل الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية والحركات الإنفصالية والتي تزدهر في البيئات الأمنية الهشة والدول العاجزة (V.Jhonson, 2001, p. 6).

إن هذا النمط من التهديدات الأمنية يفرض صعوبة بالغة على الباحثين في محاولة صياغة مفهوم لها نتيجة عدم وضوح مصادرها وتعدد أشكالها وكذا تداخلها مع العديد من الظواهر الأخرى.

	صراع تقليدي	صراع لا تماثلي	
		حرب العصابات	الإرهاب
حجم القوات	كبير	متوسط (فصائل ، فرق)	مجموعات صغيرة (عادة أقل من 10 اشخاص)

الأسلحة	تشكيلة واسعة من المعدات العسكرية، الطائرات والمدرعات والمدفعية	في الغالب فرق المشاة مزودة بأسلحة خفيفة	الأسلحة الصغيرة والقنابل،الأجهزة القابلة للإنفجار ، السيارات المفخخة إلخ.
التكتيكات	العمليات المشتركة التي تشمل خدمات متعددة	تكتيكات الكوماندوز	التكتيكات الخاصة ،خطف،الاغتيالات ، إلخ.
الأهداف	الأهداف العسكرية والصناعية والاتصالات، البنية التحتية	أهداف عسكرية ، الشرطة والخصوم السياسيين	رموز الدولة المعارضين السياسيين ، الجمهور
الغرض	الدمار المادي	شل حركة العدو و إرباكه	الإكراه النفسي و نشر الرعب
السيطرة على الأرض	نعم	نعم	لا
الزي الرسمي	يلبس الزي الرسمي	غالبا ما يتم ارتداء الزي الرسمي	لا يرتدي الزي الرسمي
حالة منطقة الحرب	تقتصر الحرب على منطقة جغرافية محددة (الجبهة)	عادة ما تنحصر في دولة واحدة	لا تعترف بالحدود و العمليات تجري على صعيد عالمي
الإحتكام إلى شرعية القانون الدولي	نعم، إذا كانت العمليات تجري وفقا للقانون الدولي	نعم، إذا كانت العمليات تجري وفقا للقانون الدولي	لا تعترف بشرعية القانون الدولي

خصائص الصراعات التقليدية واللاتماثلية (William، 2008)

تطورات البيئة الأمنية العالمية و التحول في طبيعة التهديدات الأمنية:

تزامن صعود الإهتمام بالتهديدات الأمنية الجديدة مع حدوث تغييرات مثيرة في السياسة الدولية كإنهيار الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة وتفشي الصراعات الداخلية (اثنية ودينية) في العديد من دول أوروبا الشرقية والبحيرات العظمى في افريقيا، وتزايد مشاكل الهجرة غير الشرعية في أوروبا، وصعود التهديدات غير التقليدية العابرة للأوطان والحدود مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة وغيرها.

من أهم العوامل التي أدت إلى التحول في طبيعة التهديدات الأمنية:

-الصفة الإندماجية التي اتسمت بها البيئة الأمنية الإقليمية والعالمية، ما جعل النظر إلى التهديد باعتباره أمرا مشتركا بين عدة دول نظرا لقدرة هذه التهديدات على اختراق الحدود القومية والمساس بمجالات عديدة.

-تزايد الإهتمام بالمظاهر الأمنية الجديدة التي أفرزتها العولمة والثورة التكنولوجية وهي مظاهر متشابكة تؤثر على جميع الدول.

-تراجع الإهتمام بالدول كفواعل أمنية وحيدة على حساب المرجعيات الأمنية الجديدة (جماعات، أفراد) كوحدات تحليلية لدراسة التهديد وتصميم أطر أكثر فعالية للتحليل الأمني.

فالمنعطف الإستراتيجي الذي مثله تسارع العولمة جعلت من منطق التفاعل الأمني السائد بين الفواعل يختلف جذريا عما كان سائدا في المراحل السابقة التي مرت على النظام الدولي. لتصبح العلاقة فيما بين الدول والمناطق الإقليمية وغيرها من مكونات المنظومة الدولية سواء منها الدولاتية أو غير الدولاتية، تخضع لترتيبات ترتكز أساسا على معيار مدى التكيف مع المتغيرات الجديدة.

ففي الحين الذي اقتصر فيه مفهوم التهديدات التقليدية على التهديد القادم من الخارج وبالتحديد من دول أخرى. وأخذ التهديد طابع عسكري في الغالب فقد واكب إعادة صياغة مفهوم الأمن ظهور لمجموعة من التهديدات الجديدة. (Marchesin, 2001, p. 32).

والتي تشترك كلها في أنها تصف ظواهر تختلف في طبيعتها عن التهديدات العسكرية التقليدية. وتلتقي كلها في مفهوم التهديد الذي يشير إلى أفعال تحمل خطرا ضد القيم تحتم لجوءا للعقاب، بيد أن تسمية هذه التهديدات بالجديدة ليس له علاقة بتاريخ ظهورها، فالبعض منها كالإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة السرية هي ظواهر قديمة وظهرت في عقود سابقة، لكن ما يضفي عليها طابع الجدة هو سرعة انتشارها وتأثيرها المتزايد في عالم اليوم ما يعطيها خصوصية مقارنة بالتهديدات التقليدية (V.Jhonson, 2001, p. 5).

أهم ميزة في هذه التهديدات أنها لا قطرية وعابرة للحدود (أو عابرة للأوطان)، إذ لم تعد محددة جغرافيا بفعل المد العولمي، ومحصـــــلة هذا أنها أعطت بعدا عـالميـا للأمن وقوت من روابط الاعتمـاد المتبـادل بين الأجنـدات الأمنيـة للـدول وقادت إلى الحديث عن أمن عالمي.

يمكن إجمالا تحديد خصـــــائص التهديدات الأمنية الجديدة (ما يمكننا من تفريقها عن تلك التقليدية) في النقاط التالية:

-أنها تصدر من فواعل غير دولاتية مما يصعب تحديد مصادرها.

-أنهـا تؤثر على أمن جميع الفواعـل والمرجعيـات (أفراد، مجتمعـات، دول، أقاليم).

-أنها من طبيعة غير عسكرية رغم ما قد تتسم به من عنف (تختلف عن الحرب التقليدية).

-أنها مرتبطة بالجنوب (أو آتية من الجنوب) بفعل جملة من العوامل.

-أنها تأخذ عادة شكل الخطر قبل أن تصبح تهديدا.

2ـ التحول في مفهوم الأمن: الإســتجابة التنظيرية لصــعود التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

إن محاولة فهم طبيعة التهديدات الأمنية تقليدية كانت أو جديدة تقتضــي حتما البحــث في مفهوم الأمن وفهم التحولات التي مر بهـا المفهوم. على اعتبـار أن العلاقة بين مفهوم الأمن والتهديدات علاقة تأثير متبادل، وأن أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لا بد أن تبدأ بتحديد مصـــــادر التهديد التي تبعث على الشـــــعور بالخطر ما يســـتدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى احتواء التهديد بغية تحقيق قيمة الأمن.

لذلك نجد أن الدراســات الأمنية التقليدية ركزت على خطر الغزو العســكري واعتبرته أهم مصادر التهديد في حين أن الدراسات الحديثة ذهبت إلى البحث في

التهديدات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. من منطلق أن التهديد السائد في البيئة الأمنية هو ما يدفع نحو البحث عن سبل احتوائه.

لقد تقاسم العديد من الخبراء والباحثين المختصين في الدراسات الأمنية طيلة عقود من الزمن قناعة راسخة مفادها أن مصطلح الأمن يعتبر أحد الألغاز الغامضة في تخصص العلاقات الدولية. قادت هذه القناعة أكاديميين آخرين للمجادلة بشكل انفعالي بأنه "ليس هناك مفهوم آخر في العلاقات الدولية أكثر ميتافيزيقية من الأمن".

هذه الصعوبة في تعريف الأمن جعلته ما دعاه والتر غالي "مفهوم متنازع عليه جوهريا". ومثل جميع المفاهيم المتنازع عليها جوهريا لا يتوفر الأمن على قاعدة تصورية مشتركة يستند عليها الباحثون في بناء الأبعاد الدلالية للمفهوم. (قوجيلي، 2012، صفحة 12)

بشكل عام شهد مفهوم الأمن في تطوره مرحلتين فاصلتين: الأولى ندعوها التقليصية وتميزت باختزاله في الدولة كموضوع مرجعي، وفي البعد العسكري كقطاع للتحليل. والثانية ندعوها التوسيعية وتميزت بتوسيع المفهوم عموديا نحو الجماعات والأفراد، وأفقيا نحو القطاعات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية.

المقاربة التقليدية للأمن: نموذج الأمن القومي.

جاء استخدام الأمن في صيغته الأولى باعتباره مرادفا لحماية وبقاء الوحدة السياسية المتمثلة في الدولة، إذ وظفه الباحثون لوصف الجهود التي تتخذها الدولة لتأمين وجودها في مواجهة التهديدات العسكرية للدول المنافسة. تميزت هذه المرحلة بهيمنة نموذج "مركزية الدولة" ، كما اتسمت بتركيز الاهتمام على التهديدات ذات الطابع العسكري الموجهة لما اعتبر قيما حيوية للدولة. أي البقاء والإستقلال الوطنيين. من هنا جاء ربط التهديد بالدول المنافسة وحصره في البعد العسكري وهو ما قاد الباحثين إلى تأطير دراسة الأمن من منظور دولاتي وتبناه الممارسون تحت مسمى "الأمن القومي".

يعرف والتر ليبمان الأمن القومي بقوله "تكون الأمة آمنة إلى الدرجة التي لا تكون فيها معرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب في تجنب الحرب وهي قادرة إذا واجهت التحدي المحافظة عليها بالإنتصار في هذه الحرب" (Lippman, 1943, p. 51). يوافق أرنولد والفرز تعريف ليبمان لكنه يشير إلى الأبعاد الذاتية والموضوعية لهذه القيمة فيقول "الأمن بطريقة موضوعية يعني غياب التدابير التي تهدد القيم المكتسبة، أما المعنى الذاتي فهو عدم الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم" (Wolfers, 1962, p. 150).

في المجمل يمكننا القول أن معظم المفاهيم المرتبطة بالأمن في هذه المرحلة تعكس الإشتقاقات الدلالية التي تعني الحرية من التهديد أو غياب التهديد وبالتالي القدرة على البقاء ومتابعة المصالح من وجهة نظر الدولة في مواجهة الدول الأخرى المنافسة.

مقاربة الأمن الموسع: نموذج الأمن متعدد المستويات.

أعلن عدد من الباحثين مثل باري بوزان ووايفر وبوث وغيرهم عن عدم اقتناعهم بالبنى التقليصية أو الإختزالية المقدمة للأمن، فالتهديدات الجديدة والسياقات الدولية أوقعت الطروحات التقليدية في مأزق الركود. ما حتم ضرورة بعث جهود جديدة بغية فهم الأمن بالصيغة التي تتماشى وديناميكيات فترة ما بعد الحرب الباردة. اشتملت جهود إعادة صياغة مفهوم الأمن على ما سمي بتوسيع وتعميق الأبعاد المجالية للأمن خارج نموذج مركزية الدولة.

يشير معنى التوسيع إلى التحرك الأفقي انطلاقا من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الأخرى السياسية، الإقتصادية، المجتمعية والبيئية التي يفترض أن تكون الحقل المجالي لدراسة الأمن. أما التعميق فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقا من الدولة نزولا إلى المجتمع والأفراد كموضوعات مرجعية للأمن (قوجيلي، 2012).

أثمرت هذه الجهود بانتاج العديد من البدائل التصورية لمفهوم الأمن مثل الأمن المتكامل، الأمن المشترك، الأمن الجماعي إضافة إلى بعث مفاهيم جديدة

كالأمن المجتمعي، الأمن الإنساني. معظم هذه الإضافات جاءت ضمن ما سمي الدراسات الأمنية النقدية في أوروبا، التي تزعمتها عدد من المدارس البحثية: كوبنهاجن، ابريستويث وباريس. ولكل مدرسة رؤية جديدة متميزة طورها جيل جديد من الباحثين. تندرج هذه المحاولات ضمن السياق النقدي المهتم بدراسة الظاهرة الأمنية خارج الأطر التقليدية السائدة.

المقاربات النظرية لدراسة التهديدات الأمنية اللاتماثلية:

إن المتتبع لمسار تطور الدراسات الأمنية يكتشف أن المحاولات التنظيرية عادة ما تأتي كاستجابة لحدوث تطورات في البيئة الأمنية بمعنى أنه حين تحدث تغيرات على صعيد الممارسة تأتي الأبحاث النظرية كمحاولة لفهم وتحليل ودراسة الواقع الأمني.

في هذا السياق فإن محاولة استعراض المقاربات النظرية التي بحثت موضوع التهديدات الأمنية اللاتماثلية تدفعنا إلى تأكيد بعض الحقائق قبل الخوض في تفاصيلها:

-إن التسارع المفرط في نشوء وانتشار هذه التهديدات وتنامي خطرها لا يقابله تسارع مماثل في تطوير الأطر النظرية التي تسمح باستيعابها بوصفها ظاهرة مؤثرة في العلاقات الدولية.

-يعد هذا النمط من التهديدات الأقل حظا من الإهتمام الأكاديمي النظري بخاصة إذا ما قورن بالإهتمام المخصص للتهديدات ذات الطبيعة الإقتصادية والبيئية، والأمر مرده أساسا إلى التهافت الذي حصل تجاه فرضية تراجع محورية القوة العسكرية في توجيه تفاعلات عالم ما بعد الحرب الباردة لفائدة القوة الإقتصادية.

- إن الإهتمام بهذا النوع من التهديدات لم يبرز جليا إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تحت صيغة "الجماعات الإرهابية" في شكل من أشكال التسييس والإنتقائية (ليندة، 2011، صفحة 27).

إن الحركة التنظيرية في مجال العلاقات الدولية طالما اهتمت اهتماما بالغا بالموجة الأولى من التهديدات الأمنية الجديدة التي نقصـــــد بها تلك التي تمس مجالات لينة إقتصـــادية، ســـياســـية واجتماعية وثقافية من مثل الهجرة غير الشـرعية والفقر وتهريب المخدرات والجفاف والتلوث البيئي. وهذا على حسـاب الموجة الثانية من هذه التهديدات الأشـــد خطورة والتي ينطبق عليها توصـــيف اللاتماثلية بشـــكل أكثر دقة وهي تلك التي تتســـم بطابع العنف بعيدا عن سيطرة الدولة.

لطالما نظرت غالبية الأكاديميات التقليدية في هذا المجال إلى هذا النمط من التهديدات من خلال الدولة، إلا أنها تجاهلت في تحليلاتها البعد الإجتماعي لنشوء مثل هذه التهديدات ومصادرها (التنظيمات المسلحة في الغالب).

إن هذا المنظور الإقصـائي لتأثير التهديدات الأمنية اللاتماثلية هو ما سـاد طوال فترة هيمنة المنظور الواقعي على مجال التنظير في العلاقات الدولية وهو المنظور الذي تأسـست افتراضـاته على "محورية الدولة ومركزيتها في العلاقات الدولية" (ليندة، 2011، صفحة 26).

غير أن التـأثيرات المتزايـدة للجيـل الأول من التهيـدات الأمنيـة الجـديـدة منـذ الثمانينيات عززت الإفتراضـــات القاعدية للمنظور التعددي اللبرالي، بخاصـــة مقاربة الإعتماد المتبادل القائمة أســـاســـا على أهمية الفواعل غير الدولاتية في تحريك تفاعلات السياسة العالمية.

مقابل ذلك حاول أصـحاب النظرية البنائية اختراق كرات البلياردو الصـلبة عبر البحث في مكوناتها الهوياتية وامتداداتها الثقافية ودور مصـــالح الجماعات في توجيه ســلوكاتها، فنجد مثلا البنائي ألكســندر واندت يجادل بتأثير الهويات والأفكار والتفاعل بين الوحدات في النظام الدولي ودور ذلك في تحويل الهويات الأنانية إلى هويات جماعية.

وهو بذلك يقر ضـــمنيا بتأثيرات الظواهر المخلة بالأمن العبارة للحدود والناجمة عن عجز الدول عن احتواء التنوع الثقافي أو إدارة التعدد الإثني داخلها ما ينتج

هويات متصادمة داخل الدول يقود في الأخير إلى فشلها وتفككها لتفرز جملة من عوامل عدم الإستقرار التي يمكن لها أن تنتشر خارج حدودها.

ومن الجدير بالذكر أن هناك تيارا فكريا يناضل من أجل "أنسنة العلاقات الدولية" عبر جعل الإنسان محور تفاعلاتها وتركيز الإهتمام حوله مستغلة في ذلك ما أحدثته العولمة من تأثيرات في بعض الخصائص السيادية للدول بما كسر احتكار هذه الأخيرة لجزء من الأدوار الأساسية التي كانت تضطلع بها. الوضع الذي أصبح يؤثر في تبني أجندات تعالج قضايا من قبيل مشاكل الهجرة واللاجئين والفقر والبيئة وغيرها. وهو ما يعرف في بعض الأدبيات بالمنظور النقدي للعلاقات الدولية.

وعموما فإن متفحص مسارات المحاولات التنظيرية التي استهدفت بناء مقاربات تستوعب التهديدات الأمنية اللاتماثلية داخل نطاق التحليل الأمني يجدها قد سلكت اتجاهين رئيسيين:

-الإتجاه الأول: تنضوي تحته مختلف الإسهامات النظرية الهادفة إلى إعادة تكييف طروحات النظريات الرئيسية التقليدية في العلاقات الدولية وموضوعاتها، من أجل استيعاب التهديدات الأمنية اللاتماثلية، غير أن مركزية الدولة ومرجعيتها لا تزالان تطوقان هذه الجهود. وهو ما يتضح في أبرز مقولاتها التي تفيد بأن " تأثير التهديدات الأمنية اللاتماثلية في السياسات يرتبط بقدرتها على تحويل تفضيلات وسياسات الدول الكبرى" (أدمام، 2014، صفحة 73).

- الإتجاه الثاني: تمثله النماذج النظرية التي يمكن الإستعانة بها لدراسة التهديدات الأمنية اللاتماثلية نذكر منها:

❖ أبحاث أوران يونغ حول الفواعل المختلطة. "الفاعل المختلط" مصطلح استعمله أوران يونج في مقال له نشر في كتاب مشترك بالتعاون مع مارغريت سبراوت. حيث يحاجج يونغ في طرحه أن بناء تحليل السياسة العالمية على نموذج دولاتي لم يعد مجديا، مجادلا بأن المنظور المختلط يمكن من إجراء تمييز أساسي بطريقة

تحليلية بين العلاقات التي تتضمن فاعلين من نفس النمط وتلك التي تخضع لنمط غير متماثل من التفاعل مثلا بين دولة وجماعات مسلحة.

❖ إسهامات بادي وسموتس بشأن سوسيولوجية العلاقات الدولية المعقدة. ينطلق هذا التحليل من مقاربة سوسيولوجية لحقل العلاقات الدولية المعاصرة تستهدف إعادة بناء هيكلها النظري الأخير، اعتمادا على التطورات الجديدة في علم الإجتماع والمقاربات المهتمة بالتدفقات العابرة للقوميات (أدمام، 2014، صفحة 76).

تجادل هذه المقاربة في أن تفاعلات النظام الدولي تتناغم ضمن ثنائية تعايشية بين عالمين، "عالم الدولة" و"عالم اللادولة" أين تسود اللامركزية والفوضى والتعدد في القدرة على الفعل والتأثير. وهو ما يخلق شكلا بالغ التعقيد للانتماءات. ففي حين يرتكز العالم الأول على تفرد انتماءات المواطنة، نجد العالم الثاني واقعا تحت تجاذبات شبكة انتماءات غير مضبوطة تستند طبيعتها وديناميكيتها وحيزها على الإرادة الحرة للاعبين فيها في سياق من التدفقات العابرة للقومية. والتي تسمح بظهور نماذج متعددة للتأثير ما يفرز جملة من مظاهر عدم الإستقرار السلبية.

❖ الأطروحة النظرية لهيدلي بول المعنونة ب"العصر الوسيط الجديد" التي يمكن أن تكون إطارا قاعديا لتبصرات نظرية في الأفق تمكن من استيعاب التسارع المفرط في إيقاعات النظام الدولي التي ستقودنا حسبه إلى معايشة عصر العلاقات ما بعد الدولية أين تكون المجالات الأمنية في العديد من مناطق العالم خارج سيطرة الدولة ففي مقابل زيادة التكامل في دول الشمال ستدخل دول الجنوب في مرحلة فشل الدول القائمة ما يزيد من حدة التهديدات الأمنية. إن العودة إلى المجتمع الإقطاعي حسب بول لن تنذر بنهاية نموذج السيادة فحسب بل ستفتح المجال أمام عدد لا متناهي من اللاعبين الذين لا تخضع تفاعلاتهم وسلوكاتهم لأي نوع من الضبط ما سيضاعف خطر التهديدات اللامتماثلة إلى مستويات قياسية في المراحل القادمة(Blank, 2022) .

❖ بعض النماذج النظرية الخاصة في مجال الدراسات الأمنية والتي عادة ما استهدفت تقديم توصيات واستشارات بخصوص مكافحة الإرهاب، لكنها تعد محاولات تنظيرية ذات وزن فيما يخص التهديدات الأمنية اللاتماثلية. من هذه النماذج نموذج كاسبر، توماس وبارتولومي الذي طوروه انطلاقا من نظرية النظام المفتوح مرتكزين أساسا على تحليل البيئة المنتجة والمصدرة للتهديدات الأمنية اللاتماثلية (أدمام، 2014، صفحة 76).

تنطلق الدراسة التي قدمها الثلاثي من اعتبار أن هذا النمط من التهديدات الأمنية اللاتماثلية هو رد فعل على الضغوط البيئية وهي بدورها من مفرزات القيود والفرص المحدودة.

يجادل أصحاب الدراسة بأن التهديدات الأمنية اللاتماثلية تنشأ تحت وطأة مجموعة عوامل منها ندرة الموارد والضغوط الديمغرافية، والحرمان الاجتماعي والاقتصادي والانقسامات الهوياتية. غير أن هذه التهديدات لا تظهر للوجود فجأة وإنما هي كما الكائن الحي تمر عبر سلسلة من مراحل التشكل، ففي حال توافر عامل فشل الدولة إلى جانب الإنقسامات الهوياتية التي تستغل عبر التعبئة والتحريض تحدث مرحلة الحضانة ممهدة لظهور فواعل مسلحة غير دولاتية، وبتوافر عوامل ضغط أخرى في بيئات مضطربة تنمو وتنضج هذه الفواعل لتفرخ حزمة من الهديدات الأمنية اللامتماثلة (أدمام، 2014، صفحة 77).

إن التفحص التحليلي لدورة حياة التنظيمات المسلحة وتتبع علاقاتها ضمن نظمها الفرعية من جهة ومع بيئتها من جهة أخرى، ومعرفة أهدافها، وتصنيف وظائفها وتحديد نقاط ضعفها كلها عمليات تسمح ببناء إستراتيجية متكاملة وفعالة للتعامل مع التهديدات الأمنية التي تتسبب فيها. وهو الهدف الأساسي الذي عمل لأجله بارتومولي وزملاؤه، ليقدموا استشارة نظرية بخصوص الإستراتيجية الأمثل للتمعامل مع الإرهاب بوصفه أحد أنماط التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

❖ وفي سياق الدراسات الأمنية نفسه نجد اسهامات روبرت ماندل التي قدمها في كتابه "اضطرابات الأمن العالمي الجماعات المسلحة تغتصب وظائف استقرار

الدولة"، محاولا طرح فهم أعمق لسلوك الجماعات المسلحة مثل المرتزقة والمتمردين والإرهابيين وأمراء الحرب. وكشف علاقة هؤلاء بالإستقرار الأمني على المستوى المحلي والوطني وحتى العالمي في ظل التحولات الأمنية.

انطلق ماندل من تفنيد الطرح القائل بأن التنظيمات المسلحة مسؤولة عن عدم الإستقرار الناشئ في بعض المناطق من العالم بوصفها مصدرا للتهديدات الأمنية اللاتماثلية. مجادلا برؤية مناقضة تفترض إمكانية أن تعزز هذه الجماعات الإستقرار بدل تقويضه بل وأن تمثل عاملا فاعلا في احتواء الأنماط الجديدة من التهديدات الأمنية. لقد قدم ماندل عددا من العوامل التي رأى أنها تضمن فاعلية الجماعات المسلحة في تعزيز الإستقرار منها عجز الدولة عن تحقيق الأمن والعدالة مما يؤجج الفوضى والعنف، وكذا فشل الحكومات في فرض القانون وتطويق الاستقرار. إذ في ظل هذه الظروف تصبح هذه الجماعات المنفذ الوحيد لوقف العنف.

الطرق الأربعة الرئيسية لردع التهديد اللاتماثلي:

1- الردع بالعقاب: تهديد الخصم بالعقاب إذا قام بأفعال يعارضها الطرف الأول. هذه هي الطريقة الأكثر شيوعا. وفي الواقع، فهو منتشر على نطاق واسع لدرجة أن بعض تعريفات الردع تشير ضمناً إلى أنه الوسيلة الوحيدة للردع. على سبيل المثال، في كتابه الصادر عام 2003 بعنوان "الردع الآن"، أعلن عالم القانون الدولي باتريك م. مورغان أن "جوهر الردع هو أن يقوم أحد الأطراف بمنع الطرف الآخر من القيام بشيء لا يريده الطرف الأول من خلال تهديد الطرف الآخر بجدية".

2- الردع بالحرمان: تهديد الخصم بحرمانه من المزايا والمصالح التي منحها له الطرف الآخر أو بالتأثير على أطراف أخرى لمنعهم من تقديم هذه المصالح للخصم.

3- الردع من خلال الطمأنينة: إقناع الدول الأخرى بحسن النية، مما يقلل من خطر استفزازها أو إجبارها على استخدام العنف دفاعاً عن النفس رداً على جهود الردع. تم استخدام هذا التكتيك من قبل القوى العظمى خلال الحرب الباردة

خلال مبادرات الحد من الأسلحة، بما في ذلك وضع "خطوط حمراء" معترف بها لا يجوز لأي من الطرفين تجاوزها، وفرض قيود على تجارب الأسلحة النووية، وخفض عدد الأسلحة من خلال معاهدات مثل الأسلحة الاستراتيجية. معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية (ستارت) ومحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت).

4- الردع بالإغراء: تقديم مزايا جديدة أو مصالح مادية أو معنوية للخصم إذا ترك الإضرار بمصالح الطرف الآخر.(Al-Sabri, 2023)

3ـ الجيل الثاني من التهديدات الأمنية اللاتماثلية: الفواعل المسلحة من غير الدول.

تتنوع مصادر التهديدات الأمنية اللاتماثلية ومسبباتها غير أن أهم عامل يساهم في إعطاء الظاهرة زخما متزايدا هو الجيل من هذه التهديدات ويقصد بها الفواعل المسلحة من غير الدول من قبيل أمراء الحروب ، والميليشيات، والمجموعات الإرهابية ، وعصابات الجريمة المنظمة ، والجماعات المتاجرة بالأسلحة، و القراصنة، والحركات الإنفصالية والمتمردة التي تتلاقى جميعها في كونها فواعل غير دولاتية لكنها تمتلك القوة العسكرية الكافية لتهديد الدول والتأثير في خصائصها السيادية وبذلك يمكن اعتبارها أهم مصدر للتهديدات الأمنية اللاتماثلية.

إن التنامي الملحوظ لهذا النمط من الفواعل عبر العالم عامة والدائرة العربية الإفريقية بشكل أكثر حدة، إلى جانب تزايد تأثيراته على مستوى الدول والجماعات وحتى الأفراد، بخاصة عقب ما عرفته المنطقة العربية من حراك، كلها جعلت من دراسة التهديدات الأمنية اللاتماثلية قرينة فهم مثل هذا النمط من الفواعل.

لا يحظى مصطلح الفواعل المسلحة من غير الدول باتفاق أكاديمي حوله شأنه في ذلك شأن الكثير من المفاهيم الأمنية المثيرة للجدل. وهو عادة ما يكون على تماس مع مصطلحات أخرى من قبيل الجماعات المسلحة أو المجموعات غير الشرعية وحركات التحرر. بدأ استخدام المصطلح في الأوراق البحثية و التقارير

الأمنية والإستراتيجية من قبل باحثين أوروبيين وأمركيين في مراكز إستراتيجية وأمنية عبر العالم وتم تبنيه في عدد من الأوراق البحثية التي نشرها الجيش الأمريكي.

الفواعل المسلحة من غير الدول والمعروفة أيضا باسم الفواعل العنيفة من غير الدول هي عبارة عن جماعات وأفراد يملكون استقلالا تاما أو جزئيا عن الحكومات. تملك هذه الجماعات إمكانية استخدام أو التهديد باستخدام العنف من أجل تحقيق أهدافها.

تختلف الفواعل المسلحة من غير الدول بشكل كبير من حيث أنواعها، أهدافها، حجمها وأساليبها. قد تشمل عصابات المخدرات وحركات التحرر الشعبية والمنظمات الدينية والأيديولوجية والشركات (مثل الشركات الأمنية الخاصة) وميليشيات الدفاع والجماعات شبه العسكرية التي أنشأتها الحكومات لتعزيز مصالحها أو إدارة الصراعات بالوكالة (William, 2008, p. 10).

بينما نجد عديد الحكومات تتحالف مع الفواعل المسلحة من غير الدول وتستخدمها هناك الكثير من الدول الأخرى التي تعارض وجودها وتصنفها على أنها جماعات تفتقد للشرعية وتنشط خارج القانون. يتم تنظيم بعض الفواعل المسلحة من غير الدول كمجموعات شبه عسكرية تعتمد في بنائها على أساليب وهياكل مماثلة لتلك الموجودة في القوات المسلحة للدول. قد تكون بعض هذه الفواعل منظمة بشكل غير رسمي وتستخدم العنف بطرق أخرى على غرار الاختطاف أو استخدام المفخخات واختراق أنظمة الكمبيوتر.

يؤكد توماس وكيرز أن الفواعل المسلحة من غير الدول تلعب دورا بارزا في زعزعة الاستقرار ومفاقمة الأزمات الإنسانية والسياسية التي يواجهها المجتمع الدولي. (Troy & Stephen, 2005, p. 23) وهي تمثل نوعا جديدا من الفواعل في العلاقات الدولية يشير إلى تآكل نظام السيادة التقليدية للدول الغربية

بطريقتين: من خلال توفير بديل لحوكمة الدولة وعن طريق تحدي احتكار الدولة للعنف.

في ذات السياق يرى فيل ويليامز أنه في القرن الحادي والعشرين أصبحت الفواعل المسلحة من غير الدول تحديا جادا للدول القومية. يجادل ويليامز بأن هذه الفواعل تستفيد من ضعف الدول وتستمد قوتها من الهشاشة المتزايدة في الأنظمة الأمنية الإقليمية المتداعية لتعمل بذلك على تقويض سلطة الدولة القومية. ويوضح أنه عندما تكون الدول ضعيفة " غير قادلة على خلق أو الحفاظ على ولاء سكانها"، "عادة ما يطور الأفراد والجماعات أنماطا بديلة للإنتماء". وهذا يتسبب في أن تصبح الأسرة أو القبيلة أو العشيرة أو مجموعة أخرى بمثابة المرجعية الرئيسية للعمل السياسي، يحدث هذا غالبا في غياب الدولة أو ضعفها المزمن.

وفقا لويليامز، فإن العولمة "لم تتحدى قدرة الدولة على التحكم في الشؤون الاقتصادية وإدارتها فحسب، بل وفرت أيضا للفواعل المسلحة من غير الدول موارد وإمكانيات قوة لم تكن متوافرة قبلا مثل فرص التمويل والتحالفات عبر الوطنية والتأثير في الرأي العام ومراكمة رأس المال الاجتماعي. كما لم تعد تدفقات الأسلحة عبر الحدود تخضع للمراقبة الحصرية للدول (Phil, 2008, pp. 9-16).

تشارك الفواعل المسلحة من غير الدول في القتال في عدد كبير من المناطق الجغرافية وعلى أكثر من قارة. تشمل الأنواع الأكثر شيوعا وتأثيرا من هذه الفواعل ما يلي:

- المنظمات الإجرامية، عصابات المخدرات التي تنفذ مثلا عمليات الإغتيال والخطف والإبتزاز والسرقة المسلحة بغية استمرار سيطرتها والدفاع عن مصالحها ضد الجماعات المنافسة والجيش.

- حركات التحرر الشعبية أو من اختارت منها تكتيكات حرب العصابات (تعرف أيضا بالحرب غير المتماثلة) لتحقيق أهدافها. ومن الأمثلة على ذلك التمرد الماوي في وسط الهند أو حركة النمور في سريلانكا.

- القراصنة والخارجون عن القانون على اختلاف أنواعهم الذين يسرقون السفن تحت تهديد السلاح أو يأخذون الرهائن من أجل الحصول على فدية. وتشمل الأمثلة الأخيرة القرصنة قبالة سواحل الصومال. يذكر أن بعض القراصنة يعتبرون أنفسهم بمثابة "خفر سواحل" للدولة الفاشلة.

- الشركات العسكرية الخاصة والشركات التي تملك خدمات أمنية خاصة بها أو تستأجرها. مثال ذلك شركات مثل بلاك ووتر الأمريكية وشركة فاغنر الروسية. تنشط الشركات العسكرية الخاصة أيضا في مكافحة القرصنة والإرهاب، وبالتالي تقدم مثالا على الفواعل المسلحة من غير الدول التي تحارب فواعل مسلحة أخرى من غير الدول.

- المجموعات الدينية أو الإيديولوجية، مثل بوكو حرام في نيجيريا وما حولها من الدول والتي تتبنى العنف المقدس كواجب أخلاقي وسلوك مقدس.

- ميليشيات المواطنين المحليين التي قد تتشكل لحماية منطقة ما أو تهديدها بالهجوم. مثل حركة مكافحة بالاكا في جمهورية افريقيا الوسطى.

- الجماعات شبه العسكرية التي تستخدم الأساليب والهياكل العسكرية لمتابعة أجندتها مثل الجيش الجمهوري الآيرلندي وحزب الله في لبنان.

- أمراء الحرب وهم قادة يستخدمون العنف المسلح لممارسة السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية على أراضي داخل دولة ذات سيادة مهددة بالفشل. أمراء الحرب لهم تاريخ طويل في أفغانستان والصومال على سبيل المثال.

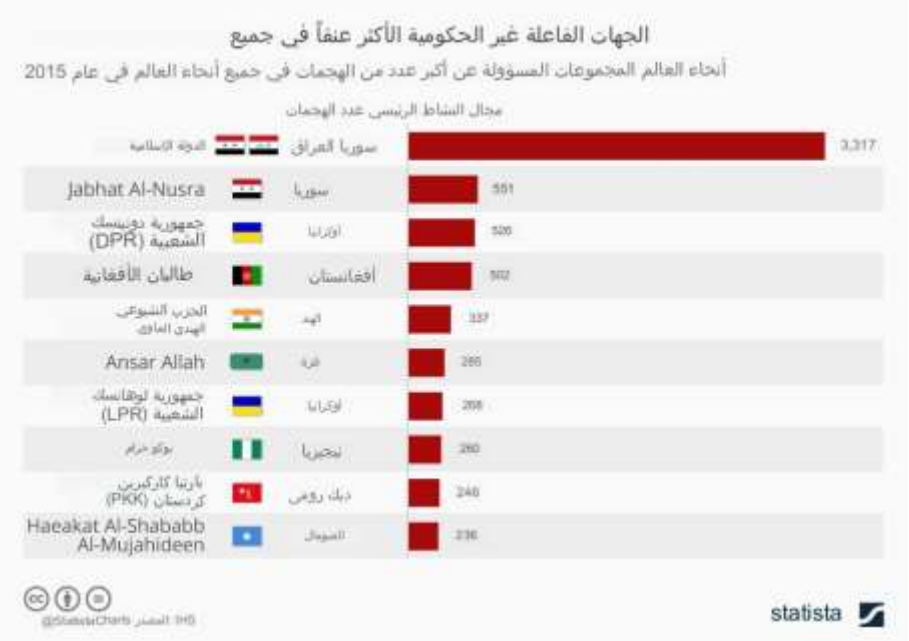

لقد أدت الفواعل المسلحة من غير الدور الأبرز في توسع نطاق التهديدات الأمنية اللاتماثلية بما تحوزه من إمكانيات لاختراق الحدود القومية و تنفيذ عمليات تهدد الأمن داخل الدول المستقرة ما جعلها تتصدر الأجندة الأمني للعديد من الدول حول العالم.هذا النوع من التهديدات هو ما يسم جل المناطق التي تنشط فيها الفواعل المسلحة من غير الدول .

ففي مقابل انحسار دور الدولة وانكفائها يتصاعد نفوذ تلك الجماعات ما يشكل خطرا على الجوار الإقليمي. وذلك لأن التهديدات اللاتماثلية من هذا النمط يصعب رصدها وهي غالبا ما تنزع لإختراق الحدود وربط علاقات مع خلايا في مختلف أنحاء الإقليم وحتى خارجه بغية تنفيذ عمليات لجلب الإنتباه ونشر الفوضى والخوف وهي الإستراتيجية التي تتبعها العديد من هذه الجماعات.

4ـ الدولة الفاشلة كبيئة حاضنة للتهديدات الأمنية اللاتماثلية:

تعتبر الدولة الفاشلة أو العاجزة البيئة المثالية لنشوء وانتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية، إذ أن حالة الفراغ الأمني الذي يتبع انحسار سيطرة الدولة يفضي إلى حالة من الفوضى المهدة لظهور الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية . وهي الظاهرة التي حدثت في أكثر من بلد لدرجة أن الحديث عن التهديدات الأمنية اللاتماثلية لصيق بظاهرة الدول الفاشلة التي عجزت عن السيطرة عن إقليمها ما حولها إلى بؤر توتر تعج بمختلف أنماط التهديدات للأمن المحلي، الإقليمي و حتى العالمي، لقد تأكد أن الدول التي وضعتها الجغرافيا قرب الدول الفاشلة تضرر أمنيا بشكل بالغ .

ليس هناك مفهوم متفق عليه تماما للدولة الفاشلة، لكن هناك شبه اتفاق بين علماء السياسة والاجتماع على أن الدولة الفاشلة هي تلك التي لا تمارس سيادة كاملة على الأرض والشعب، ويظهر هذا الفشل في مجموعة من المؤشرات أهمها: فقدان السيطرة على جزء من الأراضي الخاضعة للدولة، وفقدان التفرد في حق استخدام القوة، وانهيار جزئي أو شامل في تقديم الخدمات الأساسية، وتعطل كامل أو جزئي لعمل مؤسسات الدولة والفشل في إلزام أجزاء من الشعب بتنفيذ قرارات الحكومة المركزية وانتشار الفساد بشكل لا يعود خاضعا للسيطرة، وانتشار الهجرة الجماعية أو التشرد داخليا وانتشار الجرائم المنظمة وغير المنظمة واختراق القانون بشكل جماعي.

هي بالاسم دولة ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة. إنها دولة أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في عيون المجتمع الدولي .في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، أشير بهذه الطريقة إلى عدد من الدول، مثل كمبوديا، هاييتي، رواندا وسيراليون، أفغانستان والصومال ومؤخرا ليبيا .ولفهم الطابع الدقيق لدولة مفككة، يجدر بنا مقابلتها بنقيضها، أي الدولة القابلة للحياة التي تستطيع أن تحافظ على سيطرتها على حدودها الاقليمية وأن تؤمن مستوى لائقاً من الخدمات كالخدمات الصحية والتربوية لشعبها، وهي دولة تملك أيضاً بنية

تحتية متماسكة واقتصاداً عاملين، وهي قادرة على الحفاظ على القانون والنظام. وتكون دولة من هذا النوع متماسكة اجتماعياً وصاحبة نظام سياسي داخلي مستقر (الزاملي، 2010).

طور ويليام زارتمان مفهوما يشير إلى حالة الدولة الفاشلة قائلا:"هي تلك الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوضائفها فضلا عن عدم امتلاكها الإحتكار الشرعي للقوة وتراجع شرعية النظام السياسي في نظر مواطنيها". أما روبرت روتربرغ فيعرف الدولة الفاشلة على أنها: "تلك الدولة التي تعاني من العنف الداخلي ولم تعد قادرة على توفير السلع الأساسية لسكانها، حكومتها تصبح فاقدة للشرعية في نظر مواطنيها وحتى الدولة في حد ذاتها تفقد الشرعية الدولية".

وفق المفاهيم المقدمة للدولة الفاشلة في أدبيات العلاقات الدولية نلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات التي يمكن الإعتماد عليها للدلالة على درجة فشل الدول من بينها مؤشرات إجتماعية كتدفق اللاجئين والضغط الديمغرافي والعداء بين المجموعات، إقتصادية كضعف التنمية وغياب المساواة في توزيع الثروة ومشاكل البطالة والمديونية والفقر. وسياسية من بينها أزمة الشرعية وانتهاكات حقوق الإنسان وتنامي الإنشقاقات وعدم السيطرة على مظاهر التسلح.

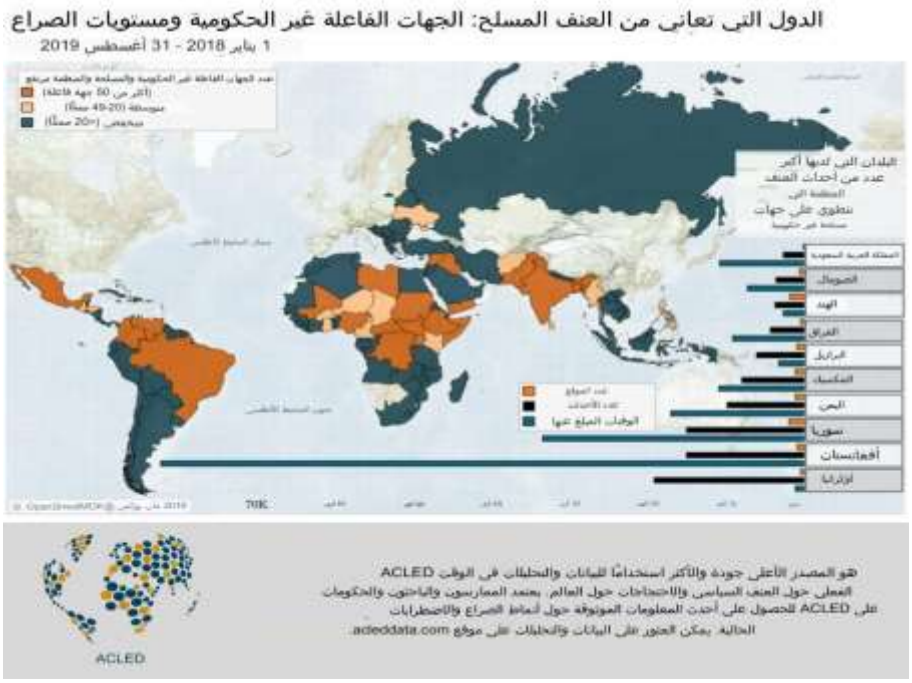

سيكون من الخطأ الاعتقاد أن تفكك دولة ما حدث داخلي بالكامل. بل على العكس، يحمل هذا الأمر معه انعكاسات إقليمية وأحيانا دولية. فحين تستوطن الفوضى، يتدفق اللاجئون عبر الحدود هربا من العنف. وغالبا ما ينتشر النزاع لتطال البلبلة الدول المجاورة (الزاملي، 2010). وقد تصبح الدول الفاشلة ملاذا للعصابات الإجرامية وتجار المخدرات ومهربي السلاح والإرهابيين ومختلف الجماعات المسلحة كما هو حاصل في العديد من المناطق اليوم. وغالبا ما يكون من الضروري بذل جهود أمنية كبيرة لإحتواء التهديدات القادمة من إقليم الدولة الفاشلة الخارج عن سيطرة القانون للحد من تدفق التهديدات الأمنية، ما يدفع بدول الجوار إلى تنسيق جهودها وطلب مساعدات دولية إذا تطلب الأمر ذلك.

لقد ساهمت بيئة الإنفلات والتسيب الناجمة عن فشل الدول في صعود غير مسبوق لظاهرة التهديدات الأمنية اللاتماثلية فهذه البيئات الهشة والمضطربة تسهل من تشكيل العديد من الجماعات المسلحة، ومنحها بيئة خصبة لتزايد نشاطاتها غير الشرعية في ظل القصور الذي أصاب مؤسسات هذه الدول و

قدراتها على الضبط و المراقبة. و هو ما شكل البيئة المتسيبة التي يسهل فيها تكوين جماعات بولاءات جديدة غير تلك الموجهة للدولة الفاقدة للشرعية، وكذا التزود بالسلاح سواء عبر الحدود غير المؤمنة للدولة الفاشلة أو حتى عبر عمليات اقتسام سلاحها بعد التعدي على مراكزها الأمنية أو حتى مخازن سلاحها، هذا إلى جانب سهولة القيام بالتجارة غير المشروعة التي تعد من أهم مصادر الدخول المالية لهذه الجماعات .

لذلك يعد الخذلان الذي يصيب الأفراد من دولهم نتيجة فشلها و عجزها عن تأمين احتياجاتهم سواء الأمنية أو الإقتصادية أو الإجتماعية و القيمية، سببا مباشرا لتشكل انشقاقات الهوية يسهل معها إعادة توجيههم للبحث عن ولاءات جديدة و من ثم انخراطهم في نشاطات غير شرعية تشكل تهديدات أمنية للدول المجاورة.

□

خاتمة: لقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تواجه الدول القومية و النظام الدولي مثل العنف، التمرد، الإرهاب و حرب المعلومات، تتطلب تدابير استراتيجية وسياسية خارجة عن المألوف تعتمد على تحليل شامل ومتعدد الإختصاصات.

إن التهديدات الأمنية اللاتماثلية هي في الحقيقة نمط من أنماط التهديدات الأمنية في عصر العولمة غفلت عنه الاهتمامات الأكاديمية بسبب ما أوجبه التغير المفرط في التسارع الذي يمس هذا المجال في الواقع بما يصعب الإحاطة بكل المستجدات بخصوصه وتأطيرها في شكل تنظيري.

إن أثر هذا النمط من التهديدات يتزايد وضوحا ويتسع نطاقا مما يستوجب تكثيف الجهود السياسية و القانونية و الاقتصادية و الأكاديمية معا لأجل فهمها أكثر و التحكم في مساراتها وتحولاتها، و الكف من تأثيراتها السلبية، وبحث إمكانية احتواء خطرها ضمن سياقات تعاونية.

يستوجب الفهم الحقيقي للتهديدات الأمنية اللاتماثلية ضبطا دقيقا وتوافقيا للمفهوم، ثم تحليلا عميقا لدوافع ظهورها وانتشارها واستباق تحركاتها الحاضرة ومعرفة منابعها، من أجل إيجاد سبل التعامل الرشيد معها بوصفها ظاهرة أثبتت تأثيرها الكمي والنوعي في السياسة العالمية، الإقليمية و المحلية.

لقد عززت التطورات الأخيرة في التكنولوجيا والأسلحة والأساليب السياسية والإعلامية قدرة التهديدات اللاتماثلية على الحفاظ على قدر من النفوذ. إن الانتقائية التي تستخدمها التهديدات اللاتماثلية تجعل القوة العسكرية التقليدية - أو حتى النووية - غير قادرة على العمل كرادع. وتركز هذه الانتقائية، على وجه الخصوص، على نقاط ضعف الدول في محاولة لإحداث التأثير المطلوب للتهديد.

كما تتضمن أبعاد التهديدات اللاتماثلية عددا من المتغيرات التي تختلف عن التهديدات بين الأطراف المحايدة. مثل عدم تكافؤ الجهات التي تنفذ التهديدات، فضلا عن عدم القدرة على معرفة حدودها وآلياتها للحد من مخاطرها وردعها. ومن ثم، كانت هذه التهديدات داخل نطاق اهتمام الباحثين في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية والإستراتيجية.

ومع ذلك، فإن هناك حاجة ماسة لنظرية جديدة تستوعب ما فرضته بيئة التهديد غير المتماثل، الأمر الذي يقود إلى اعتماد استراتيجيات ردع غير تقليدية تتميز بقدرتها على التقليل بشكل كبير من خطورة التهديدات اللاتماثلية ومن ناحية أخرى أسهمت الأطروحات الفكرية في الدراسات الأمنية والأبحاث في مجال الدراسات الدولية الاستراتيجية، والتي أطرتها ممارسات عملية للدول الفاعلة على كافة المستويات (أفراد، مؤسسات، منظمات، شركات، دول، تحالفات) في تحقيق شكل ونمط جديد لممارسة الردع ضد التهديدات اللاتماثلة واستباقها قبل أن تؤول إلى وضع الدولة الفاشلة. وستكون هذه الجهود فعالة لتحقيق أهداف الردع المرجوة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستراتيجيات المستخدمة في الردع ستعتمد على تكتيكات خاصة تتوافق مع طبيعة وتأثير التهديدات اللاتماثلية.

قائمة المراجع:

Al-Sabri, B. (2023). Asymmetric Threats:A Study in the Transformations of Traditional Deterrence Strategies. *Strategics Think tank*, 1-5.

Blank, S. J. (2022). *RETHINKING ASYMMETRIC THREATS.* Washington: Strategic Studies Institute, US Army War College.

Lippman, W. (1943). *US Foreign Policy: Shield.* Boston: Little Brown.

Marchesin, P. (2001). *Les nouvelles menaces et les relations Nord-Sud à nos jours.* Paris: Karthala.

Phil, W. (2008). *Violent Non-State Actors.* Zurich: International Relations and Security Network.

Smmouts, M. V. (2003). *Dictionnaire des relation international.* Paris: Dalloz.

Troy, T., & Stephen, K. (2005). *Warlords Rising: Confronting Violent Non-state Actors.* Lexington Books.

V.Jhonson, S. M. (2001). *Asymmetry and US.Military Strategy: Definitions, Background Strategic Consepts, Carlisle Barracks.* Strategic Studies Institute U.S.Army War College.

William, C. (2008). Deterring Violent Non-State Actors in the New Millenium. *Strategic Insights*.

Wolfers, A. (1962). *Discord and Collaboration: Essays on International.* Baltimore: The Johns Hopkins Press.

أدمام ,ش .(2014) .الفواعل العنيفة من غير الدول :دراسة في الأطر المفاهيمية و النظرية .*سياسات عربية*.73 ,

الزاملي ,م .أ .(2010) .*مفهوم الدولة الفاشلة* .موقع الحوار المتمدن.

بغزوز ,ع .(2004) .فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة و المخاطر و التهديدات في إطار العولمة .*مجلة الفكر البرلماني*.

قوجيلي ,س .أ .(2012) .*تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي* .أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية.

ليندة ,ع .(2011) .*تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط* . بسكرة :دار ابن بطوطة للنشر و التوزيع.